المحاضرة -8-

عنوان المحاضرة:

التعاطي الدولي مع المشكلة القبرصية International engagement with the Cyprus problem

التحول في السياسة الأمريكية تجاه المعسكر الشيوعي

The shift in American policy toward the Communist camp

أولاً: العلاقات الأمريكية الصينية First: US-China relations

ثانياً: العلاقات الأمريكية السوفيتية Second: US-Soviet relations

محتوى المحاضرة:

التعاطي الدولي مع المشكلة القبرصية

مثلت قبرص أهمية استراتيجية كبيرة للدول الفاعلة في العلاقات الدولية منذ زمن بعيد. وفي التاريخ المعاصر كانت قبرص نقطة وثوب للقوى الدولية في نشاطاتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن كونها قاعدة بحرية تتحكم في طرق المواصلات في البحر المتوسط.

وقد استخدمت بريطانيا قبرص كقاعدة لها في حرب عام ١٩٥٦ ضد مصر كما استخدمتها دول حلف شمال الأطلسي كقاعدة للعمل ضد دول شرق أوربا وضد المصالح السوفيتية في البحر المتوسط والشرق الأوسط. واستمرت السيطرة البريطانية على الجزيرة حتى آب من عام ١٩٦٠، إلا أن إنهاء السيطرة البريطانية مثلت بداية لنزاع طويل بين مكونات الشعب القبرصي المنقسمين إلى أصول يونانية مسيحية ومن أصول تركية إسلامية.

وجاء هذا النزاع نتيجة للخلاف حول تقسيم المناصب الحكومية وتشكيل قوات الجيش، إذ كانت هناك وحدات عسكرية يونانية وأخرى تركية. الأمر الذي جعل مهمة تشكيل جيش وطني شيء عسير، كما شمل الخلاف أمور أخرى كتحديد البلديات وحدودها الإدارية وسلطاتها وصلاحياتها.

لقد دعمت الدول جميعاً مساعي الرئيس المنتخب (مكاريوس) لتوحيد الجزيرة وإعمارها، وحصل من أجل ذلك على معونات اقتصادية من الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية وغيرها. إلا أن الخلاف أخذ بالتعمق عندما تدخلت كل من تركيا واليونان في المشاكل الداخلية للجزيرة، ففي عام ١٩٦٣ دعمت تركيا رسمياً مطالب القبارصة الأتراك بعد زيارة لها قام بها نائب الرئيس القبرصي (التركي الأصل) كوتشوك، فيما أعلنت اليونان دعمها للقبارصة اليونانيين.

في ٢١ كان أول من عام ١٩٦٣ أخذت الأزمة الداخلية طابع العنف عندما حصلت مواجهة بين عناصر من الطائفة التركية مع الشرطة في المناطق التي تفصل بين الطائفتين في العاصمة نيقوسيا، وقُتِل أثناء هذه المواجهات عدد من الأتراك الأمر الذي أدى إلى تعاقب المواجهات وانتشارها في أنحاء الجزيرة.

ولكي تؤكد تركيا دعمها للطائفة التركية فقد اتخذت عدة إجراءات عسكرية من بينها تحليق الطائرات الحربية فوق الأراضي القبرصية، فضلاً عن تحريك الأسطول البحري التركي ليقترب من سواحل الجزيرة، دعمت ذلك بتصريحات حادة أكدت فيها استعدادها لاتخاذ كل الإجراءات المناسبة لحماية رعاياها في قبرص. أما الجيش اليوناني المتواجد على الأراضي القبرصية فقد تحرك لمواجهة القوات التركية.

ونتيجة لتصاعد الأزمة دعا مندوب قبرص في الأمم المتحدة إلى تدخل المنظمة الدولية، وأعلنت بريطانيا إنها سوف تقدم المساعدة اللازمة لإعادة النظام والاستقرار للجزيرة، وبالفعل فقد انتشرت قوات من الجيش البريطاني في المناطق المتوترة.

حاولت تركيا إظهار التحركات اليونانية على إنها محاولة لجر قبرص إلى المعسكر الشيوعي، وذلك في محاولة منها لإقحام الأزمة في خضم الحرب الباردة التي كانت على أشدها في تلك المرحلة، فقد اتهمت اليونانيين بأنهم تابعين للحزب الشيوعي اليوناني، وإنهم يعملون على جعل الجزيرة (كوبا ثانية) في المنطقة.

لذا عُقِدَ في ١٥ حزيران ١٩٦٤ مؤتمر في لندن ضم عدداً من الأطراف الدولية المعنية بالمشكلة، ودعت خلاله بريطانيا كل من الولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا باعتبارهم أعضاء في حلف الأطلسي الذي تنتمي اليه كل من تركيا واليونان بالتدخل لوضع حد لحالة عدم الاستقرار. لكن الرئيس مكاريوس رفض أي تدخل أجنبي في البلاد، وإنه في حال استمرار التهديد بذلك فأنه سينظر بطلب دعم دول أخرى، والواضح إنه كان يرمي إلى الاتحاد السوفيتي، والذي أكدت عدة مصادر من إن الرئيس مكاريوس قد عقد فعلاً اتفاقيات معه، لاسيما في ما يتعلق بالتسلح. وزاد من مصداقية هذه العلاقة التصريحات التي أطلقها الاتحاد السوفيتي خلال انعقاد مؤتمر لندن من إن مكاريوس أبلغ الحكومة السوفيتية عن مخاوفه من التدخل الغربي في شؤون الجزيرة ووصف هذه القوات بأنها (قوة استعمارية معتدية من حلف شمال الأطلسي) وحذر السوفيت من هذا التدخل مطالباً مجلس الأمن بالتدخل لحل المشكلة.

إلا أن الموقف السوفيتي لم يمنع الدول الغربية من المضي قِدَماً في خطتها لمنع حصول انشقاق في حلف الأطلسي نتيجة الخلاف اليوناني التركي في قبرص لذ فقد قررت تشكيل قوة مشتركة من الحلف قوامها عشرة آلاف رجل يشكل الأمريكيون منها (١٢٠٠) رجل تكون مهمتهم إنهاء الخلاف وإعادة الاستقرار للجزيرة على أن لا تتعدى مهمتها الثلاثة أشهر. وفي الوقت الذي أيَّدت فيه اليونان وتركيا هذه الخطوة عارضها الرئيس مكاريوس وطالب أن تكون هذه القوة تحت إشراف وسلطة الأمم المتحدة على أن تنظم لها قوات من دول آسيوية وأفريقية.

في شباط من عام ١٩٦٤ تجددت الاضطرابات في الجزيرة عندما هاجم الأتراك عمال يونانيين قتل خلالها عدد من الأشخاص. الأمر الذي دعا القوات البريطانية التدخل لحماية السكان العُزَّل من أعمال العنف. إلا أن القوات البريطانية فشلت في ذلك الأمر الذي دعاها إلى زيادة عدد قواتها بإرسال المزيد منها إلى قبرص. في هذه الأثناء طرح موضوع تقسيم قبرص من قبل الأتراك إلى دولتين تركية ويونانية لتجنب تطوير الصراع في قبرص فقد أعلنت اليونان إنها على أتم الاستعداد لمواجهة تركيا إذا ما حاولت التدخل وعززت ذلك بإرسال سفن حربية إلى قبرص، في حين أرسلت تركيا أسطولها الحربي تجاه الجزيرة.

ولخطورة المشكلة وتعقد التدخلات الدولية فيها طلب عدد من أعضاء مجلس الأمن في آذار إصدار قرار بتشكيل قوة طوارئ دولية ترسل إلى قبرص وتكون تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة. وبعد مداولات وافق مجلس الأمن على المقترح. وتمكن الأمين العام من تشكيل القوة الدولية من دول البرازيل وكندا وايرلندا والسويد تحت قيادة الهندي (سيج جياني).

في ذات الوقت سادت مشاعر التفاؤل على قبرص بعد أن اتخذ كل طرف خطوات تهدئة تجاه الطرف الآخر، فقد قرر مكاريوس إطلاق سراح المعتقلين الأتراك قابله الأتراك بإطلاق سراح المعتقلين اليونانيين، إلا أن ذلك لم يخفف حالة التوتر بين تركيا واليونان. وقبل وصول القوات الدولية طالب الرئيس مكاريوس بانسحاب القوات اليونانية والتركية من الجزيرة لفسح المجال للقوة الدولية بأن تأخذ دورها. وأعلن إنه مستعد لنزع سلاح جميع القبارصة اليونانيين تحت رقابة الأمم المتحدة على أن يتخذ الأتراك نفس الإجراءات إلا إن الأتراك رفضوا هذا الاقتراح.

في ٢٥ نيسان ١٩٦٤ كان أول اختبار للقوة الدولية عندما قام المئات من اليونانيين باقتحام أحد الممرات الفاصلة مع القبارصة الأتراك (ممر كيريتينا) وجرى تصادم مع القوات التركية الموجودة هناك. كانت الاضطرابات عنيفة وأخذت بالاتساع، وكانت أكبر من قدرة وصلاحيات القوات الدولية التي اتهمها الأتراك بالتقصير في منع هجوم القبارصة اليونانيين ووجهوا لها انتقادات لاذعة.

وبالرغم من دعوة الأمين العام للأمم المتحدة (بوتانت) لإنجاح مهمة القوة الدولية إلا أن الوقائع كانت تشير إلى عكس ذلك، فقد طالبت دول حلف الأطلسي في اجتماع لها في باريس في مطلع مايس ١٩٦٤ بأن يكون التدخل الدولي أكثر حزماً وفعالية، كما تقرر البدء بمحاولات دبلوماسية لتخفيف حالة التوتر. لم يكن السوفيت ببعيدين عن الدور الغربي في قبرص إذ صرح خروشوف خلال انعقاد مؤتمر باريس بأن التدخل الأطلسي في قبرص "هو محاولة لتحويل الجزيرة إلى مستودع لأسلحتها وحاملات طائراتها.... وإنها تسعى لإقامة قاعدة ذرية فيها....".

في مايس تصاعدت حدة الاشتباكات في الجزيرة وعززت كل من اليونان وتركيا قواتها استعداداً للمواجهة العسكرية وقد حاولت الولايات المتحدة منع حصول مثل هذه المواجهة وذلك بوضع أسطولها السادس في البحر الأحمر في حالة الاستعداد لمنع نشوب الحرب إلا أن ذلك لم يمنع تواصل الاستعدادات للحرب، إذ أشارت التقارير إلى تسلل الآلاف من اليونانيين والأتراك إلى داخل الجزيرة.

في منتصف تموز تطورت الأحداث بشكل خطير عندما بدأت اشتباكات واسعة بين اليونانيين والأتراك وتَعمَّقت في آب عندما تدخل الطيران التركي بالإغارة على المدن القبرصية اليونانية دمرت خلالها عدد من المواقع اليونانية وقتلت وجرحت عدد كبير من السكان اليونانيين.

تحركت دول العالم كُلٌ لأهدافه لمنع تطور الأزمة إلى حرب مباشرة بين تركيا واليونان، فقد اجتمع مجلس الأمن في ٨ آب لدراسة الأوضاع في قبرص، كما ناشدت دول حلف الأطلسي بوقف التصعيد خشية انفراط عقد الحلف الذي تنتمي اليه كل من تركيا واليونان.

أما الرئيس السوفيتي خروشوف فقد أرسل محذراً تركيا استمرارها بالتصعيد العسكري، وداعماً الرئيس مكاريوس، إلا أن الولايات المتحدة رفضت هذه التحذيرات وصَرَّح وزير الخارجية الأمريكي "إنه واثق من أن السوفيت يُقَدِرون خطورة تدخلهم في تركيا".

في ٩ آب أصدر مجلس الأمن قراره بوقف الغارات التركية على قبرص، ووقف إطلاق النار بين كافة الأطراف في الجزيرة، وقد أبلغت كل من قبرص وتركيا موافقتها على القرار. ووجه رئيس وزراء تركيا دعوة إلى رئيس وزراء اليونان لإنهاء المشكلة.

التحول في السياسة الأمريكية تجاه المعسكر الشيوعي

أولاً: العلاقات الأمريكية الصينية

كان تورط الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا والذي بدأ عملياً مع الحرب الكورية يُعزى إلى رد الفعل الأمريكي إزاء انتصار الشيوعية في الصين، عندما تمكن ماوتسي تونغ من قيادة الحزب الشيوعي الصيني للسيطرة على معظم الأراضي الصينية وطرد قوات تشان كاي شك المدعون أمريكياً.

لقد جاء الانتصار الشيوعي في الصين في ذروة التوجه الأمريكي لمقاومة المد الشيوعي في العالم ووقف انتشار الشيوعية والذي تبناه بقوة الرئيس هاري ترومان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والذي أطلق عليه سياسة القبضة الحديدية أو (سياسة الرد الشامل).

وكان ورثة ترومان أوفياء لهذا التوجه لاسيما آيزنهاور وكندي وجونسون مع اختلاف الأساليب والوسائل. إلا أن الهزيمة العسكرية الكبرى التي بدأت ملامحها بالظهور مع بداية العقد السابع من القرن العشرين في فيتنام وكمبوديا ولاوس جعلت الأمريكيون يعيدون حساباتهم في ما يتعلق بالعلاقة مع المعسكر الشيوعي بشكل عام والصين بشكل خاص انطلاقاً من كون الصين اللاعب الأبرز والعنيد في المواجهة في جنوب شرق آسيا. ساعد على ذلك عوامل عدة من بينها:

أ- اتساع الخلاف الصيني السوفيتي الأمر الذي شَجَّع الأمريكيين على محاولة استغلال ذلك في تعميق حالة الانقسام في المعسكر الشيوعي على أمل إضعاف هذا المعسكر من الداخل دون الحاجة إلى وسائل أخرى قد تكون مكلفة كالمواجهة العسكرية.

ب- ظهور الصين كقوة إقليمية مؤثرة وفاعلة على جميع الصُعَد، فعلى الصعيد العسكري استطاعت الصين من امتلاك الأسلحة الذرية منذ عام ١٩٦٤ وتمكنت ايضاً من امتلاك السلاح الهيدروجيني منذ عام ١٩٦٧ فضلاً عن ذلك فقد امتلكت الصين صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية بمديات مختلفة. كما تمكنت من إطلاق قمرها الصناعي الأول في ٢٤ نيسان عام ١٩٧٠ مما اعتبر مفاجأة غير سارّة للأمريكيين، وعنصر المفاجئة هنا ليس فقط القمر الصيني وإنما الصاروخ الذي حمل القمر إلى مداره والذي أُعتبر تطوراً مهماً في قدرات الصين التسليحية.

أما على الصعيد السياسي كان للأفكار الصينية وتجربتها المتميزة في البناء أثراً كبيراً في كسب ود شعوب المنطقة، فضلاً عن أن الصين مَدَّت لتلك الشعوب يد المساعدة العسكرية والاقتصادية لمواجهة الهجمة الأمريكية، مما كان له الأثر البالغ في ازدياد نفوذ الصين في المنطقة.

ج- الرغبة الأمريكية في الخروج من الورطة العسكرية في فيتنام وذلك بِمَد الجسور الدبلوماسية مع الصين الطرف الداعم الأساسي (للفيت كونغ)، إذ أن الصين كانت المُمَول الأساس للثوار من خلال تقديم المساعدات الهائلة، عسكرية كانت أم اقتصادية، مما كان له الأثر في قوة المقاومة وديمومتها.

د- تأكيد الطابع البرغماتي للسياسة الأمريكية التي لا تستكين لسياسة محددة فبإمكان أعداء الأمس أن يكونوا أصدقاء اليوم إذا ما تطلبت المصلحة الأمريكية زين وهذا ينطبق على حلفاء الولايات المتحدة فغالباً ما شهدنا تخلي أمريكا عن حلفائها إذا ما دعت المصلحة الأمريكية إلى ذلك.

هـ- محاولة تخفيف الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري عن اليابان الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة وقاعدتها العسكرية الكبرى، إذ كانت علاقاتها مع الصين في حالة توتر دائم، انطلاقاً من تراكمات تاريخية شابت تلك العلاقة.

إلا إننا يجب أن نعلم أن السياسة الأمريكية ليست هي الطرف الوحيد الراغب في مد جسور العلاقة مع الصين وإنما التقت هذه الرغبة مع رغبه صينيه في التقارب مع الولايات المتحدة انطلاقاً من حسابات وعوامل عدة:

أ- محاولة كسب الاعتراف الدولي بالصين الشعبية لاسيما أنها لم تشغل مقعد الصين في الأمم المتحدة طيلة العقود السابقة بسبب معارضة الولايات المتحدة لذلك، إذ كانت حكومة فرموزا (تايوان) هي التي تشغل المقعد المذكور.

ب- محاولة كسر طوق العزلة الدولية التي عانت منها الصين لاسيما خلال الثورة الثقافية التي شهدتها، إذ لم يبقى في بكين خلال عام ١٩٦٨ إلا رئيس بعثة دبلوماسية واحد من أصل (٤٣) بعثة نتيجة للطبيعة العنيفة التي تميزت بها تلك الثورة.

ج- رغبتها في تدعيم موقفها في المواجهة الفكرية والسياسية والعسكرية مع موسكو وذلك من خلال التلويح بالتقارب مع الولايات المتحدة من أجل ردع الاتحاد السوفيتي ومنعه من اتخاذ خطوات مؤثرة ضد الصين. فضلاً عن رغبتها في أن تثبت للسوفيت بأنهم أصبحوا قطباً دولياً مهماً يحسب له ولسياسته.

د- محاولة إيجاد مناخ ملائم لعلاقاتها الإقليمية لاسيما مع اليابان من أجل الاستفادة من هذه الأجواء للتطور والبناء الاقتصاد التي هي بحاجة ماسَّه إليه لإطعام أكثر من مليار انسان صيني.

لذلك كله ولتقييم القيادة الصينية بادرت هي لإطلاق شرارة تسخين العلاقات الأمريكية - الصينية عندما دعت الحكومة الصينية وفداً رياضياً أمريكياً في نيسان من عام ١٩٧١ ، وذكر أن الدعوة جاءت من أعلى المستويات في القيادة الصينية أي ماو نفسه كما ذكر رئيس الوزراء شو ان لاي.

لقد بدا هذا الأمر مفاجئاً للأوساط الإعلامية والسياسية في العالم، إذ عَدَّته انفراجاً غير متوقع في العلاقة بين البلدين لا بل بين المعسكرين. ولإضفاء الطابع السياسي لهذه الدعوة فقد استقبل الوفد من قبل رئيس الوزراء الذي أكد على رغبة بكين لفتح صفحة جديدة في العلاقة بين الشعبين الأمريكي والصيني، واعتبر هذه الزيارة بداية جديدة للصداقة بين البلدين.

أن المفاجئة جاءت في هذه الدعوة من أن الموقف في جنوب شرق آسيا كان متأزماً لاسيما في فيتنام وكمبوديا ولاوس، وكانت الولايات المتحدة تستخدم قواتها وطائراتها في قصف مواقع الشيوعيين في هذه الدول فضلاً عن محاصرة الشواطئ الفيتنامية بالألغام البحرية، في الوقت ذاته كانت الصين تقدم الدعم والمأوى للمنظمات الشيوعية في هذه الدول.

رَدَّت الولايات المتحدة على هذه الخطوة في اليوم التالي من خلال خطاب للرئيس الأمريكي ذكر فيه أن حكومته اتخذت تدابير عديدة منها الترخيص بالتصدير والاستيراد المباشر للسلع من و الى الصين والسماح للشركات الأمريكية النفطية بتزويد السفن والطائرات المتجهة إلى الصين بالوقود بعد أن كان ذلك من المحظورات، كما أعلن الرئيس الأمريكي السماح للسفن والطائرات الأمريكية بالتعامل مع الموانئ والمطارات الصينية. لقد فهم الرئيس الأمريكي نيكسون الرسالة الصينية واندفع بقوة لاستغلالها إلى أقصى مدى وذلك حين أعلن ١٦ نيسان لصحيفة الصنداي تلغراف عن رغبته لزيارة بكين.

وفي خطوة عبّرت عن تطور الموقف الأمريكي إزاء الصين أعلن وزير الخارجية الأمريكي أن بلاده سوف لن تعارض ضم الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة وطبقاً لذلك فقد تقدمت البانيا في ٢٥ تشرين أول عام ١٩٧١ بمشروع قرار إلى الجمعية العامة المتحدة يقضي بإشغال الصين الشعبية لمقعد الصين في الأمم المتحدة بدلاً من فرموزا (تايوان). وقد تمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية ٧٦ صوت مقابل ٣٥ طوتاً، وتم طرد ممثل تايوان من المنظمة الدولية إذ جاء في نص القرار (إن ممثلي حكومة الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين لدى الأمم المتحدة وإن الصين هي واحدة من الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن).

لقد مَثَّل تخلي الولايات المتحدة عن تايوان في المنظمة الدولية إقراراً بأهمية الدور الذي تقوم به حكومة الصين الشعبية، فضلاً عن كونه يمثل صوره واضحة للنهج البرغماتي الأمريكي الذي يقوم على إمكانية التخلي عن أقرب الحلفاء إذا ما اقتضت المصلحة الأمريكية ذلك.

في ذات الوقت كان هنري كيسنجر (مهندس السياسة الأمريكية الجديدة) يقوم بزياره (ثانية) للصين وأعلن خلالها أن الرئيس نيكسون يرغب بزيارة بكين وحدد يوم ٢١ شباط من عام ١٩٧٢ موعداً لبدء الزيارة. وخلال هذه الزيارة التي قام بها نيكسون إلى بكين تم الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتوسيع التبادل التجاري كما تعهد الرئيس الأمريكي بترك موضوع تايوان ليحل بين الصينيين أنفسهم. وأكد المراقبون إلى أن موضوع فيتنام كان حاضراً في هذه الزيارة وإن لم يعلن ذلك في البيان الصادر عن البلدين، إذ تعهدت الصين بدفع القضية إلى الحل السلمي مقابل تعهد أمريكي بتخفيض وجودها العسكري في المنطقة.

لقد أشارت زيارة الرئيس نيكسون إلى بكين الى بداية لسياسة جديدة تقوم على أساس الاحتواء السياسي لخصوم الولايات المتحدة بدلاً من الدخول في مغامرات عسكرية غير محسوبة العواقب مع الإبقاء على دعم الحلفاء وتسليحهم وهي السياسة التي دشَّنها نيكسون وأطلق عليها (بالفتنمة)، إلا أنه من جانب آخر أشارت هذه الزيارة الى الضعف والشعور بالإحباط لدى الإدارة الأمريكية من نتائج سياستها في فيتنام وجنوب شرق آسيا بشكل عام والتي تبين على ما عرف بـ(الماركثية) والتي تدعو إلى المواجهة المباشرة للقوى الشيوعية في آسيا.

أما الموقف السوفيتي من التقارب الأمريكي الصيني فأنه لم يظهر بشكل رسمي وإنما من خلال إعلامهم المُوَّجَه من الدولة الذي شَنَّ حملات صحفية عنيفة ضد الطرفين، إلا أن هذه الحملات خَفَّت مع الإعلان عن زيارة مُرتَقَبة للرئيس نيكسون إلى موسكو.